حديث الثقلين
طرقه وبيان صحيحه من ضعيفه

للسيّد الإدريسي الشلفي الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابن تيمية: إنّ لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال: قام فينا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكّة والمدينة فقال: "أمّا بعد أيّها الناس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي وإنّي تاركٌ فيكم ثقلين: أوّلهما كتابُ الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به"، فحثّ على كتاب الله ورغَّب فيه ثمّ قال: "وأهلُ بيتي أذكّركم الله في أهل بيتي". وهذا اللفظ يدلّ على أنّ الذي أمرنا بالتمسّك به وجعل المتمسّك به لا يضلّ هو كتاب الله.

وأمّا قوله "وعترتي أهل بيتي وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض" فهذا رواه الترمذيّ، وقد سُئل عنه أحمد بن حنبل فضعّفه وضعّفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا لا يصحّ، وقد أجاب عنه طائفة بما يدلّ على أنّ أهل بيته كلّهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره، لكنّ أهل البيت لم يتّفقوا ولله الحمد على شيء من خصائص مذهب الرافضة[1].

نقول: لا عجب أن يحاول مثل ابن تيمية تضعيف حديث الثقلين لأنّه يعلم علم اليقين بأنّ العقلاء إذا سمعوا هذا الحديث فسيتركون ما هم عليه ويركبون سفينة النجاة سفينة أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

وأمّا ذكره لحديث مسلم فلأنّ فيه ذكر أهل البيت كثقل ثان مع القرآن، لكن ليس فيه تلك الزيادة التي يخافها الناصبة وهي قوله صلّى الله عليه وآله: "ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض".

وإثبات شيء لا ينفي ما عداه، فما ذكره مسلم في صحيحه فهو حديث ثابت بلا ريب ونحن نستدلّ به على وجوب التمسّك بأهل البيت حتّى لو لم يرد في رواية مسلم كلمة التمسّك بالثقل الثاني، وذلك

[1] منهاج السنة 165/4.

أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله جعل أهل البيت عِدلاً للقرآن. وهذا واضح من قوله:" وأنا تارك فيكم ثقلين، أوّلهما كتاب الله...وأهل بيتي". فأهل البيت عليهم السلام هم الثقل الثاني في هذه الرواية، وهذا لا ينكره إلّا أعمى البصر والبصيرة. فكلمة (ثقلين) يعني ثقل مع ثقل، فهو مثنى لا مفرد. ودعوى ابن تيمية وأتباعه في أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لم يوصنا بأهل البيت في رواية مسلم أمرٌ يُضحك الثكلى، كيف لا ورسول الله صلّى الله عليه وآله كان في مقام ذكر وصيّته وأنّه سيرحل من هذه الدنيا عمّا قريب، و جعلُه أهلَ البيت قرناءَ لكتاب الله فيه ما فيه من بيان فضلهم وأحقّيّتهم وعصمتهم، إذ ما دام القرآن معصوماً فكذلك يكون من هو قرينه وعِدله.

ثمّ متى كان الحديث الصحيح منحصراً فيما أخرجه مسلم؟؟. ومسلم نفسه يعترف أنّه لم يُخرج في صحيحه كلّ الأحاديث الصحيحة، إنّما أخرج ما اتّفق عليه الناس، وأنّه لا يروي إلّا عن العدل عن مثله إلى منتهاه.

وكلام ابن تيمية هذا شبهة مضحكة صرنا نسمعها ليل نهار ممّن يهرف بما لا يعرف.
فمتى ما صحّ الحديث كان حجّة، سواء أخرجه مسلم والبخاري أو لم يخرجه أحدهما. لأنّ المعيار في صحّة الحديث هو وثاقة الراوي وضبطه واتّصال السند. بالإضافة إلى عدم كونه شاذاً ولا معلولاً.
وابن تيمية الذي نراه هنا يتمسّك برواية مسلم نجده يحتجّ في كتبه بأحاديث كثيرة لم يخرجها البخاريّ ولا مسلم.

وأمّا قوله: وهذا اللفظ يدلّ على أنّ الذي أمرنا بالتمسّك به وجعل المتمسّك به لا يضلّ هو كتاب الله...فسنبيّن له صحّة الحديث الذي جاء بلفظ التمسّك بالقرآن وأهل البيت عليهم السلام. وعلى هذا يلزمه التمسّك بالعترة الطاهرة لو كان مسلماً يخاف الله.

وأمّا ادّعاؤه بأنّ أحمد بن حنبل ضعّف هذه الزيادة وهي: "وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض". فكذبٌ والله. لأنّ أحمد أخرج في مسنده الحديث وبهذه الزيادة. وفي مواضع عدّة من كتابه. على أنّ أحمد نفسه يرى صحّة كلّ ما أخرجه في مسنده فكيف يضعّف ما صحّحه؟!!.

قال أحمد بن حنبل : ما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فارجعوا إلى المسند، فإن وجدتموه فحسنٌ، وإلّا فليس بحجّة[2].

وأمّا قوله: "وضعّفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا لا يصحّ"، فنقول: إن كان قصده تضعيفهم لبعض أسانيده فنعم، وهذا لا يضرّ في المقام شيئاً ما دام أنّه ثبت بأسانيد أخرى صحيحة وحسنة، ويكفي أن يثبت للحديث سندٌ صحيح واحد ليكون حجّة ويجوز العمل به. فكيف بالمتواتر؟.
أمّا إن قصد ضعف الحديث فالحديث متواتر ولا يحتاج صحّة سند، بالإضافة إلى أنّه جاء بطرق كثيرة بين الصحيح والحسن، وسنذكر لاحقاً المصادر التي جاء فيها الحديث، ونبيّن تصحيح كبار العلماء له، حتّى إنّ القارئ الكريم سينبهر من كثرة المصادر وتصحيح المحدّثين والمحقّقين لهذا الحديث.

وأمّا قوله بأنّ الحديث إنّما يدلّ على أنّ أهل البيت لا يجتمعون كلّهم على ضلالة؟!. نقول: بل إنّ كلّ واحد من أهل البيت عليهم السلام يستحيل وقوعه في الضلالة وذلك لأنّ الله تعالى طهّرهم في القرآن تطهيراً، ومن طهّره اللهُ لا يمكن له الوقوع في الضلالة. وإنّ نفس حديث الثقلين يثبت العصمة المطلقة لأهل البيت عليهم السلام، وسوف نذكر ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

---

[2] سير أعلام النبلاء 329/11. ومرقاة المفاتيح 71/1.

أمّا قوله: لكنّ أهل البيت لم يتّفقوا ولله الحمد على شيء من خصائص مذهب الرافضة!. فنقول: وما ضرّك يا ابن تيمية لو اتّفق أهل البيت عليهم السلام على كلّ شيء؟؟. أليس في ذلك خدمة للإسلام والمسلمين؟.

ثمّ كيف يأمرنا الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله باتّباع أهل البيت والتمسّك بهم إذا كانوا لا يتّفقون على كلّ شيء؟.

ولا يخفى أنّ التمسّك بعليّ عليه السلام هو تمسّك بالعترة الطاهرة، والتمسّك بالإمام الحسن كذلك، ونفس الأمر بالنسبة لباقي الأئمّة الإثني عشر.

وبالرجوع إلى أصل الشبهة نقول: لقد ورد حديث الثقلين بألفاظ شتّى وبأسانيد كثيرة جدّاً. فقد ورد بلفظ: "إنّي تارك فيكم ثقلين". و "إنّي تارك فيكم أمرين". و "إنّي تارك فيكم شيئين". و "إنّي تارك فيكم خليفتين". و "إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا". و "إنّي تارك فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلّوا". كما ورد بصيغة "كتاب الله وسنّتي"، و "كتاب الله ونسبي". و "كتاب الله وسنّة نبيّه". و "كتاب الله وأهل بيتي". و "كتاب الله وعترتي". و "كتاب الله وعترتي أهل بيتي".

ومع أنّ بعض هذه الألفاظ جاءت بطرق ضعيفة، إلّا أنّ الألفاظ الثابتة أيضاً جاءت بصيغ مختلفة كثيرة وهذا يدلّ على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان كثيراً ما يذكر هذا الحديث الشريف للأمّة، لأهمّيّته ومكانته في الإسلام، كيف لا وقد وعدنا صلّى الله عليه وآله بعدم الوقوع في الضلالة إن نحن تمسّكنا بالقرآن وأهل البيت كما سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى.

وبدايةً لا بأس بالشروع في ذكر الحديث بلفظ "كتاب الله وسنّتي" و"كتاب الله وسنّة نبيّه" وبيان تخريجه ودرجته. ومن ثمّ نعرّج إلى حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" والذي حاول ابن تيمية أن يوهم للناس أنّه حديث ضعيف. وكما أنّ القوم يتشدّدون في الأسانيد حينما نذكر لهم أحاديث في

فضائل العترة الطاهرة، فنحن هنا كذلك، نطالبهم بسند صحيح واحد لحديث "كتاب الله وسنّتي" أو "كتاب الله وسنّة نبيّه"، بحيث يكون السند متّصلاً ورجاله كلُّهم ثقات لا طعن لأحد في أحد من روّاته. وهذا الأمر يحقّ لكلّ المسلمين المطالبة به، لأنّه لا يجوز نسبة الحديث إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله ما لم نحرز صحّته وثبوته.

كتاب الله وسنّتي

إنّ أوّل من روى حديث " كتاب الله وسنّة نبيّه" هو مالك بن أنس (179) حيث جاء في موطّئه: وحدّثني عن مالك أنّه بلغه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: **"تركتُ فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما: كتاب الله وسنّة نبيّه"**[3].

وهذا الحديث مرسل منقطع معضل كما هو واضح. أمّا كونه مرسلاً فلأنّه قول تابعيّ وهو مالك بن أنس، وأمّا كونه منقطعاً فلأنّه سقط من سنده راوٍ قبل الصحابي. وأمّا كونه معضلاً فلسقوط راويين اثنين في أوّل السند على نحو التوالي.

وحديثٌ كهذا يكون ضعيفاً لا قيمة له.

واختصاراً على القارئ الكريم سوف نكتفي في المقام بذكر ما قاله محقّق الموطّأ بشّار عوّاد معروف.
قال الدكتور عوّاد بشّار معلّقاً على هذا الحديث: رواه عن مالك: أبو مصعب الزهري وسويد بن سعيد، وقال ابن عبد البر: "وهذا محفوظ معروف مشهور عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم عند أهل العلم شهرةً يكاد يستغني بها عن الإسناد، وروي في ذلك من أخبار الآحاد، أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف"، ثمّ ساق حديث أبي هريرة بإسناده وفيه صالح بن موسى الطلحي وهو متروك، فحديث أبي هريرة ضعيفٌ جدّاً. كما ساق حديث عمرو بن عوف من طريق حفيده كثير بن عبد الله بن عمرو وهو متروك أيضاً، فإسناده ضعيفٌ جدّاً (التمهيد 24/331)، فهذان شبه لا شيء. وقد روى الحاكم 1/93 بإسناده إلى إسماعيل بن أبي أويس، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة عن ابن عبّاس عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فذكر نحوه. وهذا إسناد ضعيف فإنّ إسماعيل بن أبي أويس ضعيف في روايته خارج الصحيحين عند تفرّده، ولم يتابَع في هذا الحديث إذ مداره عليه[4].

---

[3] الموطأ 480/2.
[4] الموطأ 480/2 قال بشّار عوّاد معروف: حديث ضعيف.

أمّا قول ابن عبد البر بأنّ الحديث معروف فنعم هو معروف، ومن لا يعرف حديثاً يردّده أئمّة المساجد على مسامعنا في كلّ خطبة جمعة ويرسلونه إرسال المسلَّمات، ولو طالبهم أحدُ الحاضرين بسند صحيح للحديث يسارعُ إمام الجمعة إلى أحد أمرين، إمّا أن يكذب ويقول بأنّ الحديث مرويٌّ في صحيح البخاري أو مسلم، وإمّا أن يبدأ بالصراخ والعويل في وجه السائل: أُخرج من هنا أيّها الرافضيّ المجوسيّ. ـ وأنا هنا أتكلّم عن تجربتي الشخصيّة طبعاً ـ.

وأمّا كون الحديث مشهوراً فنعَم هو مشهور، وربَّ مشهور لا أصل له. كالشهرة المنتشرة في بلاد المسلمين من أنّ عمر كان رجلاً شهماً بطلاً وكان أشجع الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأبي بكر. وإذا بالأحاديث الصحيحة تثبت فراره في أغلب الحروب والمعارك إن لم يكن في كلّها. فالشهرة لا تجعل الحديث الضعيفَ صحيحاً.

والنتيجة هي أنّ المحقّق الدكتور (بشّار عوّاد معروف) اختصر لنا الكلام في هذا الحديث وبيّن ضعف طرقه. ومع ذلك سنحاول ذكر جلّ المصادر التي أخرجت هذا الحديث ونبيّن ضعفه من جميع طرقه ومن الله التوفيق.

الحديث ذكره الدارقطني في خاتمة كتابه الإلزامات والتتبّع، فقال: يقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّتي**". رواه الحاكم[5].
قال محقّق الكتاب مقبل بن هادي الوادعي: الحديث في المستدرك (931)، ثمّ ظهر لي ضعفه، لأنّه من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه وفيهما كلام، ثمّ ذكر الحاكمُ له شاهداً عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو من طريق صالح بن موسى الطلحي وهو متروك.

وقد أخرجه مالك في الموطّأ ص(686) ترقيم محمّد فؤاد وهو من بلاغاته عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

[5] الإلزامات والتتبّع ص572 قال مقبل بن هادي الوادعي: ضعيف.

وقد جاء عن عمرو بن عوف، أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" رقم (1389)، (1866) من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو متروك تالف، والراوي عنه في الموضع الأوّل الحنينيُّ إسحاق بن إبراهيم ضعيفٌ.
فهذه الشواهد لا ترفعه إلى درجة الإحتجاج، لشدّة ما فيها من الضعف[6].
فها هو مقبل بن هادي الوادعي يضعِّف كلّ الطرق التي أوردها هؤلاء.

وأخرجه الآجري في الشريعة ص 695 بسند فيه ضعيفان: الأوّل عبد الله بن أبي داود المعروف بالنصب، وقد اتّهمه أبوه أبو داود بالكذب.
والثاني عبد الله بن شبيب الربعي وهو ضعيف، قال فيه أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.
وقال ابن حبّان: يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الإحتجاج به.
وقال الذهبي: واهٍ.
وقال فضلك الرازي: يحلّ ضرب عنقه.
وقال محمد بن أحمد النيسابوري: ذاهب الحديث.

وأخرجه كذلك أبو حفص عمر بن شاهين حين قال: حدّثنا إسماعيل بن عليّ، ثنا موسى بن إسحاق، ثنا محمّد بن عبيد بن محمّد المحاربي، ثنا صالح بن موسى، ثنا عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح مولى أمّ حبيبة زوج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي قد خلّفت فيكم شيئين، لن تضلّوا بعدهما أبداً ما أخذتم بهما وعملتم بهما: كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[7].
وعلّق عليه محقّق الكتاب عادل بن محمّد بقوله: إسناده تالف ولا يصحّ بهذا اللفظ.
أقول: لأنّ في سنده صالحَ بن موسى الطلحي وهو متروك.

[6] الإلزامات والتتبّع ص572.
[7] شرح مذاهب أهل السنة ص41 قال عادل بن محمد: إسناده تالف ولا يصحّ بهذا اللفظ.

وأعاد إخراجه عمرُ بنُ شاهين كذلك في الترغيب (ص369)، بنفس الطريق السابق. فعلّق عليه محقّق الكتاب صالح أحمد مصلح الوعيل بقوله: في إسناده صالح بن موسى بن إسحاق التيمي وهو متروك.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيّات، قال: حدّثنا أبو قبيصة محمّد بن عبد الرحمن بن عمارة بن القعقاع عن شبرمة الضبي ثنا داود بن عمرو ثنا صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**خلّفت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[8].

وعلّق عليه محقّق الكتاب حلمي كامل أسعد عبد الهادي: إسناده ضعيف جدّاً فيه صالح بن موسى الطلحي وهو متروك.

وأخرجه اللالكائيُّ في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة قال: أخبرنا عيسى بن عليّ بن عيسى، أنبأنا عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي ثنا داود بن عمرو ثنا صالح بن موسى. وأخبرنا الحسن بن عثمان ثنا حمزة بن محمّد بن العبّاس ثنا عبد الكريم بن الهثيم ثنا صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي قد خلّفت فيكم ما لن تضلّوا بعدهما أبداً ما أخذتم بهما أو عملتم بهما: كتاب الله وسنّتي، فلن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[9].

وعلّق عليه المحقّق أحمد الغامدي بقوله: سنده ضعيف فيه صالح بن موسى الطلحي.

[8] الغيلانيات 510/1 قال حلمي كامل أسعد عبد الهادي: إسناده ضعيف جدّاً فيه صالح بن موسى الطلحي وهو متروك.

[9] شرح أصول اعتقاد أهل السنة 88/1 قال الدكتور أحمد الغامدي: سنده ضعيف فيه صالح بن موسى الطلحي.

وأخرجه ابن القيم الجوزيّة في إعلام الموقِّعين، قال: وقال صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رُفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي قد خلّفت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما كتاب الله وسنّتي ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[10].

وعلّق عليه المحقّق مشهور بن حسن آل سلمان: إسناده ضعيف جدّاً.

وأخرجه ابن هشام في سيرته قال: قال ابن اسحاق: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً، أمراً بيّناً، كتاب الله وسنّة نبيّه**"[11].

والرواية مرسلة منقطعة لأنّ ابن اسحاق لم يدرك النبيّ صلّى الله عليه وآله، فقد ولد سنة 80 للهجرة وتوفي سنة 151. فالرواية ضعيفة.

وأخرجه محمّد بن جرير الطبريّ في تاريخه قال: حدّثنا ابن حميد حدّثنا سلمة عن ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي نجيح قال: ثمّ مضى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على حجّه فأَرى الناس مناسكهم وأعلمهم سننَ حجّهم وخطب الناس خطبته التي بيّن للناس فيها ما بيّن، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: "**...وتركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً، كتاب الله وسنّة نبيّه**"[12].

وفي سندها محمّد بن حميد شيخ الطبري، قال فيه أبو حاتم الرازي: ضعيف جدّاً، كذّاب.

وقال النسائي: كذّاب ليس ثقة.

وقال الجوزجاني: غير ثقة.

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: كثير المناكير.

وقال عبد الرحمن بن خراش: كان والله يكذب.

---

[10] إعلام الموقّعين 84/4 قال أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: رواه ابن عدي في الكامل (1386/4 - 1387)، والدارقطني في سننه (245/4)، والحاكم (93/1)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (250/2 - 251)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (94/1)، والبيهقي في سننه (114/10)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (رقم 89 و 90)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيّات (رقم 601)، كلّهم من طرق عن صالح بن موسى به، وهذا إسناد ضعيف جدّاً، صالح بن موسى الطلحي هذا قال ابن معين: ليس بشيء ولا يُكتب حديثه، وقال البخاري: منكَر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدّاً عن الثقات، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد.

[11] سيرة ابن هشام 149/3.

[12] تاريخ الطبري 223/2.

وقال ابن حبّان: كان ممّن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات.
وقال أبو زرعة الرازي: كذّاب.
هذا بالإضافة إلى أنّ الرواية مرسلة منقطعة لأنّ عبد الله بن أبي نجيح تابعيٌّ لم يدرك النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولم يسمع حتّى من الصحابة. وقد توفّي سنة 131 للهجرة.
قال الذهبي: ولم أجد له شيئاً عن أحد من الصحابة[13].
فسند الطبري مرسل ضعيف.

وأخرجه الخطيب البغداديّ في الفقيه والمتفقّه بثلاثة أسانيد كلّها ضعيفة.
الطريق الأوّل، قال: أخبرنا أبو الحسين عليّ وأبو القاسم عبد الملك أنبأنا محمّد بن عبد الله بن بشران قالا: أنبأنا أبو أحمد حمزة بن محمّد بن العبّاس، حدّثنا عبد الكريم بن الهيثم، حدّثنا العباس بن الهيثم، حدّثنا صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"إنّي قد خلّفت فيكم ما لن تضلّوا بعدهما ما أخذتم بهما أو عملتم بهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**.

الطريق الثاني. قال أنبأنا أبو طالب محمّد بن محمّد بن إبراهيم بن غيلان البزّاز، حدّثنا محمّد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدّثنا أبو قبيصة محمّد بن عبد الرحمن بن عمارة بن القعقاع بن شبرمة الضبّي، حدّثنا داود بن عمرو، حدّثنا صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"خلّفتُ فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض"**.

الطريق الثالث، قال: أنبأنا أبو طالب محمّد بن عليّ بن إبراهيم البيضاوي، أخبرنا محمّد بن العباس الخزّاز، أخبرنا أبو بكر بن المجلّد، حدّثنا عبد الله بن عمر حدّثني شعيب ـ هو ابن إبراهيم التميمي ـ ، حدّثنا سيف ـ يعني ابن عمر ـ عن أبان بن إسحاق الأسدي عن الصباح بن محمّد عن أبي حازم

[13] سير أعلام النبلاء 125/6.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلّى الله عليه وسلّم علينا في مرضه الذي توفّي فيه ونحن في صلاة الغداة فذهب أبو بكر ليتأخّر فأشار إليه مكانك وصلّى مع الناس فلمّا انصرف حمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: **"يا أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم الثقلين، كتاب الله وسنّتي"**[14].

فالطريقان الأوّلان فيهما صالح بن موسى الطلحي. قال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، ومنكر الحديث جدّاً.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: متروك يروي المناكير.

وقال النسائيّ: متروك الحديث.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ضعيف الحديث.

وقال ابن حجر العسقلاني: متروك الحديث.

وقال الدارقطني: ضعيفٌ ولا يُحتجُّ بحديثه.

وقال الذهبيّ: واهٍ.

وقال محمّد بن إسماعيل البخاري: منكر الحديث.

وقال يحي بن معين: ليس بشيء، ليس ثقةً، لا يُكتب حديثه.

وقال ابن حبّان: لا يجوز الإحتجاج به.

والطريق الثالث فيه ثلاثة ضعفاء، شعيب بن إبراهيم التميمي، وسيف بن عمر، والصباح بن محمّد بن أبي حازم.

أمّا شعيب بن إبراهيم فقد قال فيه ابن عدي: ليس بذلك المعروف.

وقال ابن حجر العسقلاني: فيه بعض النكرة.

وقال الذهبي: فيه جهالة.

أمّا سيف بن عمر، فقد قال فيه ابن عدي الجرجاني: ضعيف.

وقال العقيليُّ: لا يُتابَع على كثير من حديثه.

---

[14] الفقيه والمتفقّه 94/1.

وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث.
وقال ابن حبّان: يروي الموضوعات عن الأثبات، قالوا إنّه كان يضع الحديث.
وقال أبو داود السجستانيّ: ليس بشيء.
وقال الحاكم النيسابوريّ: اتُّهم بالزندقة، وساقط الرواية.
وقال أبو نعيم الأصبهانيّ: ساقط الحديث، لا شيء.
وقال النسائيّ: ضعيف.
وقال ابن حجر العسقلانيّ: ضعيف الحديث.
وقال الدارقطنيّ: ضعيف متروك.
وقال يحي بن معين: ضعيف الحديث.
وقال يعقوب بن سفيان الفسويّ: ليس بشيء.
أمّا الصباح بن محمّد بن أبي حازم فقد قال فيه ابن حجر العسقلاني: ضعيف.
وقال أبو بكر البزّار: ليس بالمشهور.
وقال العقيليّ: في حديثه وهمٌ ويرفع الموقوف.
وقال ابن حبّان: ممّن يروي عن الثقات الموضوعاتِ.
وإلى هنا تبيّن ضعف الطرق الثلاثة التي أخرجها الخطيب.

وقد أخرج الحديثَ أبو الشيخ ابن حيّان في طبقات المحدّثين بأصبهان، قال: حدّثنا أحمد بن سعيد حدّثنا عبد الواحد حدّثنا هشام عن يزيد الرقاشيّ عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**لقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وسنّة نبيّه**"[15].

وفي سنده يزيد الرقاشي. قال فيه البيهقيُّ: لا يُحتجّ به، متروك.
وقال أبو حاتم الرازي: في حديثه ضعف.
وقال ابن حبّان: لا تحلّ الرواية عنه.

[15] طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها 288/3.

وقال الترمذيّ: يضعف في الحديث.
وقال ابن حنبل: منكَر الحديث، يضعف.
وقال النسائيّ: متروك الحديث، ضعيف.
وقال ابن حجر العسقلانيّ: ضعيف.
وقال الدارقطنيّ: ضعيف.
وقال الذهبيّ: ضعيف.
وقال عليّ بن المديني: كان ضعيفاً.
وقال محمّد بن سعد: ضعيف.
وقال يحيى بن معين: ضعيف.
وقال عبد الله بن إدريس: لأَن أزني أحبُّ إليَّ من أن أروي عن يزيد الرقاشي.
فالسند ضعيف.

وأخرج الحديثَ البيهقيُّ في سننه بطريقين ضعيفين.
الطريق الأوّل، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني إسماعيل بن محمّد بن الفضل الشعراني، حدّثنا جدّي حدّثنا ابن أبي أويس، حدّثنا أبي عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطب الناس في حجّة الوداع فقال: **"يا أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً كتاب الله وسنّة نبيّه"**.

الطريق الثاني، قال: أخبرنا أبو الحسن بن بشران العدل ببغداد أنبأنا أبو أحمد حمزة بن محمّد بن العبّاس حدّثنا عبد الكريم بن الهيثم أنبأنا العبّاس بن الهيثم حدّثنا صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"إنّي قد خلّفت فيكم ما لن تضلّوا بعدهما ما أخذتم بهما أو عملتم بهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**[16].

[16] السنن الكبرى للبيهقي 194/10.

أمّا الطريق الأوّل ففيه إسماعيل بن أبي أويس وأبوه، وكلاهما كان يسرق الحديث.
قال سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربّما كنتُ أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

وابن أبي أويس هذا قال فيه النسائيّ: ضعيف ليس ثقةً.

وقال ابن عدي الجرجاني: روى عن خاله مالك أحاديثَ غرائب لا يتابعه أحدٌ عليها.

وقال أبو القاسم اللالكائيّ: كلامهم يؤول إلى أنّه ضعيف.

وقال الدارقطنيّ: لا أختاره في الصحيح.

وقال النضر بن سلمة المروزي: كذّاب كان يحدّث عن مالك بمسائل ابن وهب.

وقال سيف بن محمّد الثوري: كان يضع الحديث.

وقال ابن معين: إبن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث.

وأمّا الطريق الثاني ففيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف متروك كما بيّنا سابقاً. فهذان السندان ضعيفان كذلك.

وأخرجه الحاكم في مستدركه بطريقين أحدهما عن إسماعيل بن أبي أويس والثاني عن طريق صالح بن موسى الطلحي.

الطريق الأوّل، قال: حدّثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أنبأنا العبّاس بن الفضل الأسفاطي حدّثنا إسماعيل بن أبي أويس وأخبرني إسماعيل بن محمّد بن الفضل الشعراني حدّثنا جدّي حدّثنا ابن أبي أويس حدّثني أبي عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عبّاس أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطب الناس في حجّة الوداع فقال: "**قد يئس الشيطان بأن يُعبَد بأرضكم ولكنّه رضي أن يُطاع فيما سوى ذلك ممّا تحاقرون من أعمالكم فاحذروا، يا أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً، كتاب الله وسنّة نبيّه صلّى الله عليه وسلّم**".

قال الحاكم: وقد احتجّ البخاريُّ بأحاديث عكرمة واحتجّ مسلم بأبي أويس، وسائر روّاته متّفقٌ عليهم، وهذا الحديث لخطبة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم متّفق على إخراجه في الصحيح "**يا أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله، وأنتم مسؤولون عنّي فما**

أنتم قائلون". وذِكرُ الإعتصام بالسنّة في هذه الخطبة غريبٌ، ويُحتاج إليها، وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة.

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأنا محمّد بن عيسى بن السكن الواسطي حدّثنا داود بن عمرو الضبّي حدّثنا صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي قد تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[17].

فأمّا السند الأوّل ففيه إسماعيل بن أبي أويس وأبوه. وقد تقدّم الحديث فيهما، ويكفي ضعف ابن أبي أويس ليكون السند ضعيفاً.

أمّا السند الثاني ففيه صالح بن موسى الطلحي وهو متروك ضعيف. فتبيّن ضعف السندين الذين أخرجهما الحاكم في مستدركه. ثمّ إنّ الحاكم نفسه اعترف أنّ ذكر السنّة في الحديث غريبٌ.

وأخرجه الحميديُّ في مسنده بدون سند[18].

وأخرجه الهيثميُّ في مجمع الزوائد بلفظ (ونسبي).

قال الهيثميّ: وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي خلّفت فيكم اثنين لن تضلّوا بعدهما أبداً: كتاب الله ونسبي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[19].

وقال الهيثميّ: رواه البزّار وفيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف.

والحديث أخرجه ابن عبد البرّ في التمهيد بطريقين ضعيفين، بالإضافة إلى ذكره لرواية مالك المرسلة.

---

[17] المستدرك على الصحيحين 93/1.

[18] مسند الحميدي 11/1.

[19] مجمع الزوائد 447/18 قال الهيثمي: رواه البزار وفيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف.

مالك أنّه بلغه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: **"تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّة نبيّه".**

الطريق الأوّل: حدّثنا عبد الرحمن بن مروان حدّثنا أحمد بن سليمان البغداديّ حدّثنا البغويّ حدّثنا داود بن عمرو الضبّي حدّثنا صالح بن موسى الطلحي حدّثنا عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"إنّي قد خلّفت فيكم اثنين لن تضلّوا بعدهما أبداً كتاب الله وسنّتي".**

الطريق الثاني: وحدّثنا عبد الرحمن بن يحيى حدّثنا أحمد بن سعيد حدّثنا محمّد بن إبراهيم الديبلي حدّثنا عليّ بن زيد الفرائضي حدّثنا الحنينيُّ عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّة نبيّه"**[20].

فأمّا الطريق الأوّل ففيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف.

وأمّا الطريق الثاني ففيه ضعيفان: الأوّل: إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ. والثاني: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف.

فأمّا إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ فقال فيه ابن عدي: ضعيف.

وقال أبو بكر البزّار: لم يكن بالحافظ.

وقال النسائيّ: ليس بثقة.

وقال ابن حجر العسقلاني: ضعيف.

وقال الذهبيّ: ضعّفوه.

وقال البخاريّ: في حديثه نظر.

وأمّا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقد قال فيه ابن حبّان: منكَر الحديث.

وقال أبو داود السجستانيّ: أحد الكذّابين.

[20] التمهيد لابن عبد البر 331/24.

وقال أبو زرعة الرازيّ: واهي الحديث ليس بقويّ.
وقال أبو نعيم الأصبهاني: ضعيف.
وقال أحمد بن حنبل: منكَر الحديث ليس بشيء.
وقال النسائيّ: متروك ليس بثقة.
وقال ابن حجر العسقلانيّ: ضعيف.
وقال ابن عبد البرّ الأندلسيّ: مُجمعٌ على ضعفه.
وقال الدارقطنيّ: متروك الحديث.
وقال الذهبيُّ: واهٍ.
وقال عليّ بن المديني: ضعيف.
وقال محمّد بن إدريس الشافعيّ: أحد أركان الكذب.
وقال يحيى بن معين: ضعيف.
فالسندان اللذان أخرجهما ابن عبد البرّ ضعيفان.

وأخرجه الشجريُّ في آماليه قال: أخبرنا إبراهيم بن طلحة بن إبراهيم بن غسّان بقراءتي عليه بالبصرة قال: حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن سليمان التستريّ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد المروزيّ حدّثنا محمّد بن سهل بن عسكر حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جدّه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّة نبيّه"**[21].

وفيه إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ وكثيرُ بن عبد الله، وكلاهما ضعيف. فسند الشجريّ ضعيف جدّاً.
وأخرجه العلّامة أحمد بن حجر آل بوطامي في كتابه "تحذير المسلمين عن الإبتداع والبدع في البدين". قال: وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"تركت فيكم**

[21] الآمالي الخُميسيّة للشجري 203/1.

شيئين لن تضلّوا بعدهما ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّتي ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض".
أخرجه مالكٌ مرسلاً والحاكمُ مسنداً وصحّحه[22]**!**.

بدايةً نقول: علّق المحقّق خليل بن محمّد العربي على الحديث بقوله: رواه الدارقنيّ في سننه **(4/245)**، وابن عدي في الكامل **(4/69)**، والحاكم في المستدرك **(1/93)**، والبيهقيّ في الكبرى **(10/114)**، وأبو القاسم اللالكائيّ في "الإعتقاد" **(1/88، 89)**، كلّهم من طريق صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به، وهذا إسناد واهٍ جدّاً، فيه صالح بن موسى الطلحي وهو ابن عبيد الله بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله الطلحي، متروك كما قال الحافظ ـ أي ابن حجر العسقلاني ـ في التقريب. ورواه كذلك البيهقيّ من طريق آخر من حديث ابن عبّاس رضي الله عنه بإسناد فيه إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، عن أبيه، وكلاهما صاحب أوهام، فلا يصلحان بتفرّدهما في الشواهد "السنن الكبرى" **(10/114)**.
وأمّا رواية مالك فقد رواه في الموطّأ **(2/889)**، بإسناد معضل.

أمّا قوله بأنّ الحاكم صحّح الحديث فكذبٌ. إذ إنّ الحاكم لم يصحّحه، إنّما قال: "وقد احتجّ البخاريّ بأحاديث عكرمة واحتجّ مسلم بأبي أويس، وسائر روّاته متّفق عليهم". فأين قال بأنّ الحديث صحيح؟.
بل إنّ قوله: "وذكرُ الإعتصام بالسنّة في هذا الخطبة غريبٌ" يوحي إلى أنّه يرى ضعفه. وعادة الحاكم أن يعلّق على كلّ حديث، إمّا بقوله: صحيح على شرط الشيخين، أو بقوله: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فأين قال هذا عند ذكره للحديث**!**.
على أنّ الحاكم ذكر أبا أويس، ولم يذكر ابنه إسماعيل الذي تقدّم ذكرُه وأنّه ضعيف كذّاب. فعلى هذا لا يحقّ له القول بأنّ سائر روّاته متّفق عليهم. فهذه هفوة منه.

[22] تحذير المسلمين عن الإبتداع والبدع في الدين لابن حجر آل بوطامي ص102 قال المحقق خليل بن محمد العربي: إسناده واهٍ جدّاً.

وأخرجه الدارقطنيّ في سننه، قال: حدّثنا أبو بكر الشافعي حدّثنا أبو قَبيصَة محمّد بن عبد الرحمن بن عمارة بن القعقاع حدّثنا داود بن عمرو حدّثنا صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رُفَيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**خلّفت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[23].

وفي سنده صالح بن موسى الطلحي وهو متروك. فسند الدارقطنيّ ضعيف.

والعجيب أنّ المحقّق شعيب الأرنؤوط يكذب ويدّعي في الهامش أنّ الحاكم قال: صحيح الإسناد!!.

وكيف يكون السند صحيحاً وفيه من أجمعوا على ضعفه وتركه؟.

ثمّ قد بيّنّا أنّ الحاكم لم يصحّح الإسناد، بل هو نفسه اعترف بأنّ ذكر السنّة في الحديث غريب.

وأخرج الحديثَ ابنُ عبد البرّ في جامع بيان العلم بدون سند، قال: قال صلّى الله عليه وسلّم: "**تركت فيكم اثنتين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّتي**"[24].

والعجيب أن يقول شعيب الأرنؤوط: حديثٌ صحيح!. وأنّى له الصحّة ولم يثبت بسند صحيح واحد؟. ولو كان شعيب الأرنؤوط عالماً محقّقاً وباحثاً مدقّقاً لذكر لنا سنداً صحيحاً واحداً إعتمده لتصحيح هذا الحديث. لكنّ هؤلاء يصحّحون ما يحلو لهم ويضعّفون ما لا يخدم أهواءهم ومصالحهم. إنّهم علماء البلاط.

والحديث أخرجه البزّار في مسنده، قال: حدّثنا أحمد بن منصور بن سيّار حدّثنا داود بن عمرو حدّثنا صالح بن موسى بن عبد الله بن طلحة حدّثني عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي قد خلّفت فيكم اثنين لن تضلّوا بعدهما أبداً كتاب الله [وسنّتي] ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[25].

---

[23] سنن الدارقطني 440/5.
[24] جامع بيان العلم وفضله 1161/1.
[25] مسند البزّار 385/15.

قال المحقّق عادل بن سعد في عبارة [وسنّتي]: في الأصل [ونسبي].
هذا وفي سنده صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف. فسند البزّار ضعيف.

والنتيجة هي أنّ حديث "كتاب الله وسنّتي" أو "كتاب الله وسنّة نبيّه" ضعيف بكلّ طرقه، فقد أخرجه مالكٌ في الموطّأ بلاغاً بدون سند. فالرواية مرسلة منقطعة ضعيفة.
وأخرجه ابن عبد البرّ في "جامع بيان العلم" بدون سند. كما أخرجه في "التمهيد" بسندين، الأوّل فيه صالح بن موسى وهو متروك، والثاني فيه إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وكلاهما ضعيف.
وأخرجه الحميديُّ في مسنده بلا سند.
وأخرجه الهيثميّ في "مجمع الزوائد" بلفظ "كتاب الله ونسبي" وقال: رواه البزّار وفيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف.
وأخرجه البزّار في مسنده وفيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف.
وأخرجه الحاكم في مستدركه بسندين، الأوّل فيه إسماعيل بن أبي أويس، والثاني فيه صالح بن موسى الطلحي وكلاهما ضعيف.
وأخرجه البيهقيّ في سننه بسندين، الأوّل فيه إسماعيل بن أبي أويس، والثاني فيه صالح بن موسى الطلحي وكلاهما ضعيف.
وأخرجه أبو الشيخ عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان في "طبقات المحدّثين بأصبهان" وفي سنده يزيد الرقاشيّ وهو ضعيف.
وأخرجه الخطيب البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" بثلاثة أسانيد، الأوّلان فيهما صالح بن موسى الطلحي، والثالث فيه شعيب بن إبراهيم التميميّ وسيف بن عمر والصباح بن محمّد بن أبي حازم. وكلّهم ضعفاء.
وأخرجه الطبريّ في تاريخه، وفي سنده محمّد بن حميد وهو مختَلَفٌ فيه، على أنّ الرواية مرسلة لأنّها عن التابعيّ عبد الله بن أبي نجيح.
وأخرجه ابن هشام في سيرته، والرواية مرسلة لأنّها عن محمّد بن إسحاق.

وأخرجه الدارقطنيّ في "الإلزامات والتتبّع" بدون سند وضعّفَ الحديثَ مقبلُ بن هادي الوادعي.
وأخرجه الدارقطنيّ أيضاً في سننه وفي سنده صالح بن موسى الطلحي وهو متروك.
وأخرجه أبو حفص عمر بن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنّة" وفي سنده صالح بن موسى وهو متروك.
وأخرجه كذلك في كتابه "الترغيب في فضائل الأعمال" وفي سنده صالح بن موسى أيضاً.
وأخرجه أحمد بن حجر آل بوطامي في "تحذير المسلمين عن الإبتداع والبدع في الدين" بدون سند.
وأخرجه أبو بكر الشافعيّ في "الغيلانيّات" وفي سنده صالح بن موسى وهو متروك.
وأخرجه أبو القاسم اللالكائيّ في "شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة" وفيه صالح بن موسى وهو متروك.
وأخرجه ابن القيم الجوزيّة في "إعلام الموقِّعين" وفيه صالح بن موسى وهو متروك.
وأخرجه الآجري في (الشريعة) بسند فيه ضعيفان: عبد الله بن أبي داود الذي اتّهمه أبوه بالكذب، بالإضافة إلى عبد الله بن شبيب الربعي وهو ضعيف.

والخلاصة أنّ الحديث جاء منحصراً في هؤلاء العشرة: صالح بن موسى الطلحي، وإسماعيل بن أبي أويس، وسيف بن عمر، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وشعيب بن إبراهيم التميمي، ويزيد الرقاشي، والصباح بن محمّد بن أبي حازم، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، وعبد الله بن أبي داود، وعبد الله بن شبيب الربعي. وكلّهم ضعفاء.

وليس هناك طريق يخلو من أحد هؤلاء، اللّهُمَّ إن كان مرسلاً كرواية الموطّأ.
وإلى هنا تبيّن ضعف هذا الحديث، وأنّه لا سند صحيحاً واحداً له.

ولأنّ القوم لم يجدوا للحديث سنداً صحيحاً واحداً، ذهب بعضهم إلى الكذب في وضح النهار، وحاول آخرون تصحيح الحديث حتّى لو اقتضى الأمر مخالفة القواعد التي أسسّوها بأنفسهم. ومن هؤلاء، محمّد ناصر الدين الألباني.

قال الألبانيّ: "**تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما إن تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[26].

ثمّ قال: رواه مالك بلاغاً، والحاكمُ موصولاً بإسناد حسن!.

نقول: أمّا أنّ الحاكم رواه موصولاً فنعم، وأمّا أنّ السند حسن فلا والله. وكيف يكون السند حسناً وفيه صالح بن موسى المتروك أو إسماعيل بن أبي أويس وأبوه اللذان كانا يسرقان الحديث؟!!.

ثمّ إنّ نفس الألبانيّ ذكر في سلسلته الضعيفة حديثاً في سنده صالح بن موسى وعلّق عليه قائلاً: سكت عنه الحاكمُ والذهبيّ وكأنّه لظهور ضعفه، فإنّ صالح بن موسى الطلحي متروك.

وقد كانت للألباني محاولةٌ بائسة يائسة في تصحيح هذا الحديث. فقد ذكر في سلسلته الصحيحة حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" فصحّحه ثمّ حاول أن يجعله شاهداً على صحّة حديث "كتاب الله وسنّتي"!.

قال الألبانيّ: والحاصل أنّ ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنّة الخلفاء الراشدين مع سنّته صلّى الله عليه وسلّم في قوله: "فعليكُم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين...".

إذا عرفت ما تقدّم فالحديث شاهدٌ قويٌّ لحديث "الموطّأ" بلفظ: "**تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنّة رسوله**"[27].

فانظر كيف يستهزأ الألبانيُّ بعقول الناس ويربط حديث العترة بحديث "عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء.."!.

وما علاقة حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" بحديث "عليكم بسنّتي وسنة الخلفاء الراشدين"؟؟.

فهذا حديثٌ وذاك حديثٌ آخرُ لا ربط له بالحديث الأوّل.

---

[26] منزلة السنّة في الإسلام ص18.

[27] سلسلة الأحاديث الصحيحة 361/4.

على أنّه لو سألنا الألبانيَّ وشيوخه مَن هم هؤلاء الخلفاء الراشدون الإثنا عشر؟ فوالله لا يحسن الجواب، لأنّه يهرف بما لا يعرف. المهمّ أن يبعِّد الناسَ عن حديث العترة الطاهرة ولو بطريق اللّبس والإيهام.

على أنّ الحديث الذي رواه مالك فيه: "إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلّوا ما مسكتم بهما كتاب الله وسنّة نبيّه". فجاءت كلمة ﴿ما مسكتم﴾، وليس ﴿ما تمسّكتم﴾. وجاءت كلمة ﴿وسنّة نبيّه﴾، وليس ﴿وسنّة رسوله﴾. فانظر كيف أنّ علماء السلفيّة يصلحون لكلّ شيء إلّا للتحقيق والتدقيق. فلا أمانة علميّة عندهم ولا هم يحزنون. وسوف ينبهر القارئ الكريم كيف أنّ كثيراً من علمائهم ومحقّقيهم حرّف الحديث في رابعة النهار وتلاعب به كيفما شاء، ففضحهم الله على أيدي صغار أتباع أهل البيت عليهم السلام.

ثمّ كيف يكون حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" شاهداً على حديث "كتاب الله وسنّتي" ولا ربط بين الحديثين. فالأوّل يتكلّم عن العترة الطاهرة، والثاني يتكلّم عن السنّة التي منعها عمر بن الخطّاب قرناً من الزمن.

ولو كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يريد أن يقول: "كتاب الله وسنّتي" لقالها. وهو يعرف العربيّة أفضل منّا جميعاً، بل هو سيّد العرب والعربيّة. فلماذا قال: "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" ولم يقل: "وسنّتي"؟.
ولماذا يسعى السلفيّة والوهابيّة جاهدين أن يقوِّلوا رسولَ الله صلّى الله عليه وآله ما لم يقله؟؟.

على أنّه لا يجوز أن يكون الحديث الصحيح بنفسه شاهداً على حديث ضعيف. لأنّ الحديث الصحيح صحيحٌ في نفسه لا يحتاج شاهداً ليتقوّى به. والعكس صحيح. فإنّ الحديث الضعيف الذي لا تخلو أسانيده من ضعف، لا يتقوّى بحديث آخر لا ربط له به. نعم، لو وجد الألبانيُّ لنفس الحديث سنداً حسناً أو جمع طرقاً كثيرة له بحيث لا يكون ضعف أسانيدها بسبب كون الراوي

وضّاعاً أو كذّاباً، كان له أن يحسِّن الحديث بسبب كثرة الطرق. وأمّا فيما نحن فيه فلا يمكن للحديث الضعيف أن يتقوّى بشكل من الأشكال. لأنّ فيه وضّاعين كذّابين ومَن هو مجمعٌ على ضعفه. على أنّه لا علاقة لحديث العترة بحديث السنّة.

ثمّ حاول الألبانيُّ مرّةً أخرى تصحيح حديث "كتاب الله وسنّتي" وكانت محاولةً فاضحةً له ومبيِّنةً جهلَه وكذبَه.

فإنّه حينما ذكر حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" أراد أن يدلّس على الناس ويوهم بأنّ للحديث شواهدَ من حديث أبي هريرة عند الدارقطنيّ والحاكم والخطيب البغداديّ، في حين أنّ هذه المصادر التي ذكرها ذكرت حديث "كتاب الله وسنّتي" الذي بيّنا ضعفه، ولم تتكلّم عن حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي".

قال الألبانيّ: "**إنّي أوشك أن أُدعى فأجيب، وإنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي، الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**" وهو إسناد حسن في الشواهد. وله شواهد أخرى من حديث أبي هريرة عند الدارقطني (ص529) والحاكم (93/1) والخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (56/1). وابن عبّاس عند الحاكم وصحّحه ووافقه الذهبيّ.

وعمرو بن عوف عند ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (24/2، 110)، وهي وإن كانت مفرداتُها لا تخلو من ضعف، فبعضها يقوّي بعضاً، وخيرُها حديثُ ابن عبّاس[28].

نقول: حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" صحيح، وقد صحّحه الألباني كما سيأتي بيانه لاحقاً. على أنّه لو صحّحه الألبانيّ بالشواهد فلا يحقّ له الخلط بينه وبين حديث "كتاب الله وسنّتي"، ثمّ يرشد القارئ إلى ما رواه الحاكم والدارقطني والخطيب البغداديّ من حديث "كتاب الله وسنّتي"، ليتوهّم القارئُ بأنّ هذا الحديث الذي تقوّى بالشواهد هو حديث "كتاب الله وسنّتي". في حين كان الألبانيّ يتكلّم عن حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي"، فيا سبحان الله كيف أنّ هؤلاء لا يخافون

[28] سلسلة الأحاديث الصحيحة 257/4.

الله ولا يستحون. ولا من أنفسهم يخجلون، ولا هم عن الكذب يتورّعون، هؤلاء أعلام الأمّة فما بالنا نتعجّب إذا رأينا أنّ عوام الأمّة فاسدون، ولا تفسد الأمّة إلا بفساد علمائها الذين يخوضون في هذا الدنيا يلعبون، يُفسدون فيها وهم يحسبون أنّهم يحسنون.

ثمّ إنّ عمرو بن عوف الذي روى الحديث عند ابن عبد البر، كان في سنده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو حفيده، وهو ضعيف. فكيف يكون الحديث حسناً بالضعفاء؟.

وقول الألبانيّ: "وخيرُها حديث ابن عبّاس". وحديث ابن عبّاس هذا جاء من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عبّاس. وابن أبي أويس وأبوه ضعيفان. فأفضل سند للحديث عند الألبانيّ فيه ضعيفان. وقد اعترف الألبانيّ نفسه بأنّ كلّ طرقه لا تخلو من ضعف.
فكيف صار الحديث حسناً؟؟.

وأمّا قوله "فبعضها يقوّي بعضاً"، فهذا تلبيس منه. إذ إنّ الحديث الضعيف السند يتقوّى بكثرة الطرق بشرط أن لا يكون في تلك الأسانيد من هو متروك أو كذّاب أو وضّاعٌ أو متَّهم في صدقه ووثاقته.
نعم لو كان الضعف في الراوي عبارةً عن ضعف في الإتقان والضبط صحّ التمسّك بقاعدة تقوّي الحديث بكثرة الطرق. وقد أثبتنا أنّ ضعف روّاة الحديث كان بسبب تهمة في صدقهم وعدم وثاقتهم، لا أنّهم ضعفاء في الضبط والإتقان. وهذه القاعدة يعرفها الألبانيُّ جيّداً لكنّه يخالفها حينما يريد تقوية حديث ما يصبّ في مصلحته.

قال الألبانيّ في كتابه "تمام المنّة" تحت عنوان "تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه": مِن المشهور عند أهل العلم أنّ الحديث إذا جاء من طرق متعدّدة فإنّه يتقوّى بها ويصير حجّة، وإن كان كلُّ طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيَّدٌ عند المحقّقين منهم

بما إذا كان ضعف روّاته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلّا فإنّه لا يتقوّى مهما كثرت طرقه[29].

ولو عمل الألباني بهذه القاعدة لكان عليه تصحيح كثير من الأحاديث التي جاءت في فضل العترة الطاهرة، منها حديث "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها" الذي جاء بطرق كثيرة وليس في أسانيدها من هو متّهم بالكذب. كلّ ما في الأمر أنّ بعض روّاته من الشيعة، وهذا لا يقدح في عدالتهم شيئاً ما داموا عدولاً صادقين. بالإضافة إلى ثبوت الحديث بأسانيد أقلّها أن تكون حسنةً في نفسها على قواعده.

والعجيب أنّ السيوطيّ يحسّن الحديث مع كونه ضعيفاً أشدّ الضعف. فقد أخرجه بلفظ "**خلّفت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما كتاب الله وسنّتي ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض**". أبو بكر الشافعي في الغيلانيّات عن أبي هريرة (ح).[30].

نقول: أخرجه أبو بكر في الغيلانيّات بسند فيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف متروك. حتّى إنّ محقّق الكتاب مشهور بن حسن آل سلمان قال: إسناده ضعيف جدّاً فيه صالح بن موسى الطلحي وهو متروك.

ولأنّ علماء القوم لم يجدوا للحديث سنداً صحيحاً واحداً ذهبوا إلى محاولة تحريف الحديث والكذب على الناس، وهذا والله دَيْدَنُهم.

أخرج الحميديُّ في مسنده: "**يا أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً، كتاب الله وسنّتي**"[31].

---

[29] تمام المِنّة في التعليق على فقه السنّة ص31.
[30] فيض القدير شرح الجامع الصغير 543/3.
[31] مسند الحميدي 11/1.

قال محقّق الكتاب حسين سليم أسد: حديث صحيح أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل عليّ رضي الله عنه، وانظر مسند أبي يعلى الموصلي برقم [1149]!!!.

نقول: أوّلاً، حديث "كتاب الله وسنّتي" لم يروه مسلم في صحيحه، ولا رواه أحد من أصحاب الصحاح الستّة.
ثانياً: الحديث الذي في صحيح مسلم تحت باب فضائل الإمام عليّ عليه السلام جاء فيه: "كتاب الله وأهل بيتي"، وليس "كتاب الله وسنّتي".

أمّا بالنسبة لمسند أبي يعلى الموصلي برقم [1140] فقد جاء فيه: **"إنّي كنت قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تضلّوا بعدي، الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**[32]. وليس فيه "كتاب الله وسنّتي".

والعجيب في الأمر أنّ نفس حسين سليم أسد هو الذي حقّق مسند أبي يعلى وضعّف حديث العترة. فكيف يكون الحديث ضعيفاً هنا، صحيحاً هناك؟؟.
فيكون حسين سليم أسد هنا قد كذب كذبتين، الأولى ادّعاؤه وجود الحديث في صحيح مسلم وفي مسند أبي يعلى في حين أنّ الموجود هو حديث "كتاب الله وأهل بيتي".
والثانية ادّعاؤه بأنّ الحديث صحيح في مسند أبي يعلى، بينما هو نفسه قام بتضعيفه.

وقال الشيخ عبد الله محمّد الغنيمان في كتابه "الجلسات الطلّابيّة لشرح العقيدة الواسطيّة": جاء في صحيح مسلم من حديث زيد بن الأرقم أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطب في مكان يُقال له

[32] مسند أبي يعلى الموصلي 376/2.

غدير خمّ... ثمّ قال: "يُوشك أن يأتيني رسول ربّي فأجيب، وإنّي تاركٌ فيكم ثقلين كتاب الله وسنّتي، واحفظوني في أهل بيتي"[33].

وما جاء في صحيح مسلم هو "كتاب الله وأهل بيتي" وليس "كتاب الله وسنّتي". والنبيّ صلّى الله عليه وآله هناك لم يقل: "واحفظوني في أهل بيتي". بل قال: "أذكّركم الله في أهل بيتي أذكّركم الله في أهل بيتي أذكّركم اللهَ في أهل بيتي".

وعبد الله محمّد الغنيمان هذا كان رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة حفظ الله أهلَها من شرّ الوهابيّة المتصهينة.
وإذا كان رئيس قسم العقيدة يكذب كذبة كهذه، فماذا ننتظر من عوامّ الوهابية؟.
والعجيب في الأمر أنّ دروسه كانت لخواصّ طلبة العلوم الدينيّة، فكيف لم يتفطّن أحدٌ منهم لهذه الفرية؟.

هذا يدلّ على أنّ الوهابيّة لا يقرؤون، وإذا قرؤوا لا يفكّرون، وإذا فكّروا لا يفهمون. لأنّهم وببساطة قلّدوا عقولَهم لعلمائهم. نحمد الله على نعمة العقول واتّباع أهل بيت الرسول.

ومن الغنيمان إلى الدكتور العلّامة الفقيه الخطيب الأستاذ المحقّق المدقّق الشيخ صالح الفوزان الذي قال في كتابه "محاضرات في العقيدة والدعوة": وقال عليه الصلاة والسلام: **"إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي كتاب الله وسنّتي"**[34].
ثمّ قال بأنّ الحديث أخرجه الترمذيُّ في سننه تحت رقم [3788]!. وحين الرجوع إلى سنن الترمذي برقم [3788] نجد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: **"إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن**

[33] الجلسات الطّلابيّة لشرح العقيدة الواسطيّة ص453.
[34] محاضرات في العقيدة والدعوة 253/4.

تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما"[35].

وصالح الفوزان هذا أستاذ جامعي سعوديّ وهو عضو في هيئة كبار العلماء، وعضو في اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء بالسعوديّة!!.
ولا ندري كيف يكون عضواً في اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة، وهو لا يستحق بكذبه هذا أن يكون طُوَيْلبَ علم في السنة الأولى. إذ لا يجتمع طلب العلوم الدينية مع الكذب، لأنّهما متعارضان متضاربان متوازيان.

وأمّا شيخه ابن باز فقد قال في كتابه "مجموع الفتاوى": وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم رضي الله عنه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: "إنّي تارك فيكم ثقلين أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله وتمسّكوا به" فحثّ على كتاب الله ورغَّب فيه ثمّ قال: "وأهل بيتي أذكِّركم الله في أهل بيتي أذكِّركم الله في أهل بيتي".

ثمّ يشرح ابن باز الحديث بقوله: فالنبيّ صلّى الله عليه وسلّم أوصى بكتاب الله كما أوصى اللهُ بكتابه، ثمّ الوصيّة بكتاب الله وصيّةٌ بالسنّة، لأنّ القرآن أوصى بالسنّة وأمر بتعظيمها، فالوصيّة بكتاب الله وصيّةٌ بسنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهما الثقلان وهما الأصلان اللذان لا بدّ منهما، مَن تمسّك بهما نجا ومن حاد عنهما هلك، ومن أنكر واحداً منهما كفر بالله وحلّ دمُه وماله، وقد جاء في رواية أخرى: "إنّي تارك فيكم ما لن تضلّوا إن اعتصمتم به، كتاب الله وسنّتي" أخرجها الحاكم بسند جيّد[36].

---

[35] سنن الترمذي ص855 [3788] وقال الألباني: صحيح.
[36] مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة 154/8.

فانظر كيف يذكر الحديث كما جاء ثمّ يشرحه كما يريد هواه. والحديث جعل الثقلين القرآنَ وأهلَ البيت عليهم السلام، وابنُ باز جعلهما القرآن والسنّة، ثمّ يسرد في كلامه متناسياً أهل البيت، وكأنّه لا ذكر لهم في هذا الحديث.

فالحقيقة أنّ ابن باز ذكر حديث "كتاب الله وأهل بيتي"، لكنّه شرح حديث "كتاب الله وسنّتي"، ولا ندري هل كان ذلك بسبب الإكثار من شرب بول البعير، أم أكل لحم الخنزير، أم ظنَّ أنّ الناسَ كلَّهم حمير، أم أنّه كان يلقي الدرسَ وهو سكرانُ كخليفته يزيد السِكّير، أم أنّه تمّ تنويم الوهابيّة مغناطيسيّاً فلا تراهم يلهجون إلّا بحديث "كتاب الله وسنّتي"، وربّما هذا كلّه بسب عقدتهم من حديث العترة الطاهرة.
ثمّ لا يكتفي بذلك حتّى يكذب ويقول بأنّ الحاكم أخرج حديث "كتاب الله وسنّتي" بسند جيّد!!!.
وأين السند الجيّد هذا الذي فيه كذّابٌ مثل إسماعيل بن أبي أويس، أو متروك مُجمعٌ على ضعفه كصالح بن موسى الطلحي؟!.

وأمّا الدكتور حمزة أحمد الزين محقّق مسند أحمد، فقد حقّق كتاب "صحاح الأحاديث فيما اتّفق عليه أهل الحديث". وحين وصوله إلى حديث "إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي" قال: أخرجه مالك برقم [899][37].

وحينما نرجع إلى موطّأ مالك برقم الحديث [899] نجد حديث "كتاب الله وسنّة نبيّه". فمالِ هؤلاء القوم يكذبون أكثر ممّا يتنفّسون؟!.
ولو كان مالكٌ روى كلا الحديثين في موطّئه لاحتملنا أنّ المحقّق أخطأ أو أنّ رقم الحديث تغيّر، مع أنّه في أغلب الأحيان لا يتغيّر.

[37] صحاح الأحاديث فيما اتفق عليه أهل الحديث 481/8.

لكنّ مالكاً لم يروِ حديث العترة مطلقاً، وكيف يروي حديث العترة وهو لم يخرج في موطّئه حديثاً واحداً عن باب مدينة العلم عليّ عليه السلام؟. وحينما سأله هارون العباسيُّ عن سبب ذلك، أجابه مالكٌ بأنّه لم يكن في زمن عليٍّ عليه السلام فلا يعرف وثاقَتَه من عدمها؟!!.

وأمّا العلّامة المحرِّر المحدِّث محمّد بن أبي مدين فقد قال في كتابه "الصوارم والأَسِنَّة في الذبّ عن السنّة": وأخرج النسائيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما كتاب الله وسنّتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**[38].

والنسائيُّ لم يخرج هذا الحديث مطلقاً، إنّما أخرج حديث "كتاب الله وعترتي أهل بيتي"، وسيأتي ذكره لاحقاً إن شاء الله تعالى.
ثمّ أي دفاع عن السنّة حينما تُحرَّفُ السنّةُ؟!.

وجاء في كتاب "الأحكام الشرعيّة الكبرى" لابن الخرّاط: "إنّي تارك فيكم ثقلين، كتاب الله وبيتي، أذكّركم اللهَ في أهل بيتي أذكّركم اللهَ في أهل بيتي.."[39].

فالتحريف الحاصل من المؤلف هو قوله "وبيتي"، في حين أنّ الحديث قال "وأهل بيتي".
وأمّا التحريف الأكبر فقد حصل من محقّق الكتاب محمّد عثمان حين قال: أخرجه البخاريُّ في صحيحه؟!!.
والبخاري لم يروِ حديث الثقلين من أساسه، لا بلفظ "كتاب الله وأهل بيتي" ولا بلفظ "كتاب الله وسنّتي".

---
[38] الصوارم والأسِنَّة في الذبِّ عن السنَّة ص152.
[39] الأحكام الشرعيّة الكبرى لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي الشهير بابن الخرّاط 263/4.

هذه بعض تحريفات القوم فيما يخصّ حديث الثقلين. وهذا شاهد قويٌّ، بل دليل على عدم وجود أيّ سند صحيح لحديث "كتاب الله وسنّتي". فلو صحّ فيه سندٌ واحدٌ لذكره القوم وارتاحوا، ولما اضطرّوا إلى تحريف ما كتبت أيديهم.

ودليل آخر على عدم وجود سند صحيح واحد للحديث، هو أنّ أوّل من روى هذا الحديث هو مالك بن أنس المولود سنة 93 للهجرة والمتوفّى سنة 179. فهو قريب جدّاً من عصر النبوّة، لا يفصله عن النبيّ صلّى الله عليه وآله إلّا اثنان وثمانون سنةً. وقد عاش في زمن التابعين والتقى كبارهم، مع ذلك لم يجد سنداً واحداً للحديث، وهذا ما اضطرّه الى رواية الحديث بلاغاً مرسلاً.

ونفس الأمر بالنسبة للمعاصرين، أعني الألباني المتوفّى سنة 1999 م، ومع حذاقته في هذا العلم وهو بخاريُّ أهل زمانه كما يطلق عليه السلفيّة، مع ذلك فإنّه لم يستطع أن يجد للحديث سنداً صحيحاً واحداً حتّى لجأ إلى التحريف والتلبيس والكذب. ونفس الأمر بالنسبة لمن جاء بعد مالك وقبل الألبانيّ.

فإذا كان المتقدّمون والمتأخِّرون والمعاصرون لم يجدوا للحديث سنداً صحيحاً واحداً لا طعن لأحد في أحد من روّاته. فهذا دليل على عدم وجود سند صحيح واحد للحديث، لأنّه لو كان لبان، بالتالي فالحديث ضعيف إن لم يكن موضوعاً كما قال مقبل بن هادي الوادعي.

وفي الختام نقول: حتّى لو فرضنا صحّة هذا الحديث، أعني وجوب التمسّك بالقرآن والسنّة، والسنّة هي قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وفعله وتقريره، فهذا معناه وجوب التمسّك بما ثبت عن رسول الله صلّى الله عليه وآله لأنّ قوله سنّةٌ. وقد ثبت أنّه أمرنا بالتمسّك بالقرآن وأهل البيت عليهم السلام، فثبت المطلوب على كلّ حال. وهو وجوب التمسّك بأهل البيت سلام الله عليهم، بينما الآخَرون لم يتمسّكوا بأهل البيت فهم إذن لم يتمسّكوا بالسنّة.

وإلى هنا سنشرع بحول الله تعالى بذكر صحّة حديث الثقلين بلفظ "كتاب الله وأهل بيتي" و"كتاب الله وعترتي أهل بيتي". وعلى الله التكلان.

كتاب الله وعترتي أهل بيتي

هذا الحديث رواه أكثر من ثلاثين صحابيّاً، منهم زيد بن أرقم وزيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وأبو ذرّ وحذيفة بن أسيد وجابر بن عبد الله..وغيرهم.

قال الشريف محمّد حمزة بن عليّ الكتاني: هذا الحديث متواتر. قال الإمام الجدُّ محدّث الحرمين الشريفين محمّد المنتصر بالله الكتاني بأنّه حكم بتواتره الحفاظ: المزيّ وابنُ كثير والذهبيُّ..وقد خطب بذلك رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم حجّة الوداع بعرفة في مائة ألف أو يزيدون..رواه جماعةٌ من الصحابة: عليّ بن أبي طالب وزيد بن ثابت وزيد بن أرقم وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وحذيفة بن اليمان وحذيفة بن أسيد الغفاريّ وخزيمة بن ثابت وسهل بن سعد وعدي بن حاتم وعقبة بن عامر وأبو أيّوب الأنصاريّ وأبو شريح الخزاعيّ وأبو قدامة الأنصاريّ وأبو ليلى وأبو الهيثم التيهان وضميرة الأسلميّ وعامر بن ليلى بن ضمرة وعبد الله بن عبّاس وأبو ذرّ الغفاريّ وأبو رافع وأمّ سلمة وأمّ هانئ[40].

قال ابن حجر الهيتمي: وفي رواية صحيحة: **"كأنّي قد دُعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما آكدُ من الآخر، كتاب الله عزّ وجلّ وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**، وفي رواية: **"وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض، سألت ربّي ذلك لهما فلا تتقدّموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ولا تُعلّموهم فإنّهم أعلمُ منكم"**، ولهذا الحديث طرقٌ كثيرة عن بضع وعشرين صحابيّاً[41].

وقال سامي بن أنور خليل جاهين المصري الشافعيّ: وأصل الحديث في صحيح مسلم، وأكثر طرقه عند غيره صحيحة، وعلى ذلك يمكننا القول بأنّ حديث العترة قد بلغ حدّ التواتر[42].

[40] الأربعون الكتّانيّة لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتّاني ص67.
[41] الصواعق المحرقة 653/2.
[42] الزهرة العطرة في حديث العترة ص67.

فالحديث متواتر، والمتواتر لا يحتاج صحّة سند. ومع ذلك سنبيّن صحّة سنده وتصحيح علماء الأمّة له.

وبدايةً نقول: الحديث رواه بعض أصحاب الصحاح الستّة، وقد أخرجه مسلم بلفظ " كتاب الله وأهل بيتي".

فعن زيد بن أرقم أنّه قال: قام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوماً خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكّة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكّر ثمّ قال: **"أمّا بعد، ألا يا أيّها الناس، فإنّما أنا بشر يوشِك أن يأتي رسول ربي فأُجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أوّلهما كتابُ الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به"**، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه. ثمّ قال: **"وأهلُ بيتي، أذكِّركم اللهَ في أهل بيتي أذكِّركم اللهَ في أهل بيتي أذكِّركم اللهَ في أهل بيتي"**[43].

وكان يمكن لرسول الله صلّى الله عليه وآله أن يذكِّر بأهل بيته مرّةً واحدة، لكنّه كرّرها ثلاثاً لأنّه يعلم ما سيلاقيه أهل البيت من هذه الأمّة من بعده، وممّا وقع عليهم من هذه الأمّة أنّها أجمعت على تحريف هذا الحديث، وعدم ذكره في المساجد من طرف الأئمّة، ويذكرون بدلاً منه حديثاً ضعيفاً بل موضوعاً لا أساس له. وما ذاك إلّا ليبعدوا الناس عن أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

بل وصل بنا الأمر إلى أنّ الواحد منّا بمجرّد أن يذكر حديث الثقلين أمام الناس يرمونه بالتشيّع وأنّه رافضيّ مجوسيّ ضالٌّ كذّاب...وكأنّ الأمّة لا تعتقد بأهل البيت أو أنّها لا تراهم أصحاب مقام عند الله تعالى حتّى لو ثبت في حقّهم الأحاديث الصحيحة والصريحة على لزوم اتّباعهم والتمسّك والإقتداء بهم.

[43] صحيح مسلم، باب فضائل الإمام علي عليه السلام ص1200 [2408]. ومسند أحمد 11/32 قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم. وصحاح الأحاديث فيما اتّفق عليه أهل الحديث 9/2 قال ضياء الدين المقدسي: صحيح. وصحيح ابن خزيمة [2357]. وذخائر العقبى للمحب الطبري ص47. وسنن الدارمي 432/2 قال شعيب الأرنؤوط: صحيح. والمعجم الكبير للطبراني [5028] قال شعيب الأرنؤوط: صحيح. ومرقاة المفاتيح للملّا علي القاري [6140] قال الشيخ جمال عيتاني: أخرجه مسلم في صحيحه.

وأخرجه ابن حجر العسقلاني كذلك بلفظ "كتاب الله وأهل بيتي". فقد أخرجه بسند صحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم حضر الشجرة بخمّ ثمّ خرج آخذاً بيد عليّ رضي الله عنه قال: **"ألستم تشهدون أنّ الله تبارك وتعالى ربُّكم؟"** قالوا: بلى. قال صلّى الله عليه وسلّم: **"ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكُم من أنفسكم وأنّ الله تعالى ورسوله أولياؤُكم؟"**. فقالوا: بلى. قال: **"فمن كان اللهُ ورسولُه مولاهُ فإنّ هذا مولاهُ، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله تعالى، سببُهُ بيدي، وسببُه بأيديكم، وأهل بيتي"**[44].

وأخرجه الحاكم بلفظ "كتاب الله وعترتي". فقد أخرج بسند صحيح أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: **"إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله تعالى، وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**[45].

وأخرجه النسائيُّ بسند صحيح بلفظ "وعترتي أهل بيتي". فعن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم عن حجّة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات فقممن ثمّ قال: **"كأنّي قد دُعيت فأجبت وإنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض"** ثمّ قال: **"إنّ الله مولاي وأنا وليُّ كلّ مؤمن"** ثمّ أخذ بيد عليٍّ فقال: **"من كنتُ وليَّه فهذا وليُّه، اللّهُمَّ والِ من والاه وعادِ من عاداه"**. فقلت لزيد: سمعتَه من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحدٌ إلّا رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه[46].

---

[44] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية 142/16 قال ابن حجر: هذا إسناد صحيح. وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة 279/9 قال البوصيري: رواه إسحاق بسند صحيح. والمستدرك على الصحيحين 148/3 قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.
[45] المستدرك على الصحيحين 118/3 قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. والجامع الصحيح ممّا ليس في الصحيحين 174/4 قال مقبل بن هادي الوادعي: حديث صحيح. وتفسير ابن كثير 548/6 قال ابن كثير: صحيح. والصواعق المحرقة 428/2 قال ابن حجر: صحيح.
[46] خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه للنسائي ص96 قال أحمد ميرين البلوشي: صحيح. وقال الداني بن منير آل زهوي: إسناده صحيح بالمتابعات. وصحيح الجامع الصغير 482/1 قال الألباني: صحيح.

فكيف خلّفت الأمّةُ رسولَ الله صلّى الله عليه وآله في أهل بيته؟. غصبت فدكَ من سيّدة نساء العالمين والمسلمون يتفرّجون، وأحرقوا دارَها التي كانت مهبطاً للوحي، والناس ينظرون، ثمّ صاروا يلعنون أخاه وحبيبه وخليفتَه أميرَ المؤمنين عليه السلام والناس لا يُنكرون، ثمّ سمّوا الحسن عليه السلام والأعرابُ ساكناً لا يحرّكون، ثمّ قطعوا رأسَ سيّد شباب أهل الجنة بعدما منعوا عنه الماء ثلاثاً والمسلون بيوم مقتله يفرحون، وبالصحابة وأمّهات المؤمنين يتغنّون، وحينما يصل الأمر إلى سبط رسول الله يصمتون، أَوليست السيّدة زينب عليها السلام من الصحابيّات الجليلات؟. فكيف لا يتكلّم عن مظلوميتها الوهابيّةُ؟ ولماذا لا يذكرون في المساجد أنّ يزيد بن معاوية سباها وأهلها من العراق إلى الشام؟. فويلٌ لهذه الأمّة من رسول الله صلّى الله عليه وآله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم.

وأخرجه الترمذيُّ في سننه بسند صحيح بلفظ "كتاب الله وعترتي أهل بيتي"، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعته يقول: "**يا أيّها الناس إنّي قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا، كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي**"[47].

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده بسند صحيح عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"[48].

[47] سنن الترمذي ، باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله ص855 [3786] قال الترمذي: حديث حسن غريب، وقال الألباني: صحيح. وصحيح الجامع الصغير 482/1 قال الألباني: صحيح. ومجمع الزوائد 230/1 قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات. وروح المعاني 305/21 قال الآلوسي: صحيح. والسنّة لأبي بكر بن أبي عاصم ص610 [1558] قال الألباني: صحيح. وشرح مشكل الآثار 18/5 قال الطحاوي: حديث صحيح. والبداية والنهاية 668/7 قال ابن كثير: قال الذهبي: حديث صحيح. وإتحاف المسلم بزوائد أبي عيسى الترمذي على البخاري ومسلم ص682 قال عبد الله التليدي: صحيح. والبابيّة والبهائيّة ص 133 قال محمد حسن إسماعيل: حسن. والمعرفة والتاريخ للفسوي 536/1 قال شعيب الأرنؤوط: صحيح. والأربعون الكتّانيّة لمحمد بن جعفر الكتّاني ص67 قال الشريف محمد حمزة بن علي الكتّاني: حديث متواتر.

[48] المنتخب من مسند عبد بن حميد 214/1 قال مصطفى بن العدوي: صحيح لغيره.

وأمّا حديث الثقلين بلفظ "الخليفتين" فقد أخرجه الطبرانيُّ وأحمد بن حنبل والهيثميُّ وأبو بكر بن أبي عاصم والسيوطيُّ والألبانيُّ وغيرهم..

أخرج الألبانيُّ في حديث صحيح أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: **"إنّي تاركٌ فيكم خليفتين، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**[49].

قال المناوي: (وعترتي أهل بيتي)، وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً، بمعنى إن ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه واهتديتم بهدي عترتي واقتديتم بسيرتهم اهتديتُم فلم تضلّوا...(لن يفترقا) أي الكتاب والعترة، أي يستمرّا متلازمين[50].

وآخر ما نختم به في المقام رواية الطحاوي التي لا طعن لأحدٍ في أحدٍ من روّاتها.

قال أبو جعفر: حدّثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمّد بن المثنى قال حدّثنا يحي بن حمّاد قال حدّثنا أبو عوانة، عن سليمان يعني الأعمش، قال: حدّثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن حجّة الوداع ونزل بغدير خمّ أمر بدوحات فقممن، ثمّ قال: **"كأنّي دُعيتُ فأَجَبتُ، إنّي قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبرُ من الآخر كتابَ الله عزّ وجلّ وعترتي أهلَ بيتي، فانظروا كيف تَخلُفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض"**، ثمّ قال: **"إنّ الله عزّ وجلّ مولاي، وأنا وليُّ كلّ مؤمن"**، ثمّ أخذ بيد عليّ رضي الله عنه فقال: **"من كنتُ وليّه فهذا وليُّه، اللّهُمَّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه"**، فقلتُ لزيد: سمعتَه من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟، فقال: ما كان في الدوحات أحدٌ إلّا رآه بعينيه، وسمعه بأذنيه.

قال أبو جعفر الطحاوي: فهذا الحديث صحيح الإسناد، لا طعن لأحدٍ في أحدٍ من روّاته[51].

---

[49] صحيح الجامع الصغير 482/1 قال السيوطي: صحيح، وقال الألباني: صحيح. ومجمع الزوائد 182/9 قال الهيثمي: رواه أحمد وإسناده جيّد. والمعجم الكبير للطبراني 153/5 قال حمدي عبد المجيد السلفي: قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات وقال شيخنا الألباني: إسناده حسن في المتابعات ومسند أحمد 456/35 قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح بشواهده دون قوله: "وإنهما لن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض". والسنّة لأبي بكر بن أبي عاصم 1021/2 قال باسم بن فيصل الجوابرة: إسناده حسن. وفضائل الصحابة لابن حنبل 63/2 قال وصي الله بن محمد عباس: إسناده حسن لغيره. وروح المعاني 305/21 قال الآلوسي: صحيح.

[50] فيض القدير 14/3.

[51] شرح مشكل الآثار 18/5 قال الطحاوي: صحيح الإسناد.

فهل عند القوم سندٌ واحد لحديث "كتاب الله وسنّتي" لا طعن لأحدٍ في أحدٍ في روّاته؟؟.

والخلاصة أنّ حديث العترة الطاهرة متواترٌ، رواه مسلم في صحيحه بلفظ "كتاب الله وأهل بيتي" وأخرجه وصحّحه النسائيُّ والترمذيُّ والحاكم وابنُ كثير والذهبيُّ وأحمد بن حنبل وضياء الدين المقدسيّ وابنُ خزيمة. وكذا أخرجه المحبُّ الطبريّ والطبرانيُّ ومحمّد بن جرير الطبريّ وصحّحه ابن حجر العسقلانيّ وابن حجر الهيتميّ والسيوطيّ والبوصيريّ والهيثمي المصريُّ والآلوسيّ والطحاويّ وأبو بكر بن أبي عاصم ومحمّد حسن إسماعيل والكتاني والألباني ومقبل بن هادي الوادعي وحمدي عبد المجيد السلفي وشعيب الأرنؤوط وعبد الله التليدي ومصطفى بن العدوي وحسّنه باسم بن فيصل الجوابرة ووصيّ الله بن محمد عباس وغيرهم.

وأمّا حديث الثقلين فيثبت العصمة المطلقة لأهل البيت عليهم السلام، لأنّهم عِدل القرآن الكريم، والقرآن معصوم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكذلك يكون عدلُه. وبما أنّ كتاب الله يهدي إلى الحقّ وإلى الصراط المستقيم، فكذلك من كان مع القرآن دائماً وأبداً، لأنّهم مع القرآن والقرآنُ معهم، ولأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وعدنا بعدم الوقوع في الضلالة إن نحن تمسّكنا بهما. ومن كان مع القرآن فوالله لا يكون إلّا معصوماً.

والحديث دالٌّ أيضاً على وجوب اتّباع أهل البيت عليهم السلام اتّباعاً مطلقاً لأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أمرنا بالتمسّك بهم. والمتّفق عليه عند جميع الأمّة أنّ أبا بكر وعمر وعثمان ليسوا من أهل البيت، فلا يجوز للمسلم التمسّك بهم.

كما يدلّ الحديث على وجوب وجود معصوم من أهل البيت عليهم السلام في كلّ زمان، بدليل قوله صلّى الله عليه وآله: "**وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض**"، فالقرآن موجود في كلّ زمان، فكذلك أهل البيت عليهم السلام، ومن شكّ في ذلك فقد كذَّبَ رسولَ الله صلّى الله عليه وآله، ومن كذبّه فقد كفر.

والمعروف أنّ آخر أئمّة أهل البيت عليهم السلام هو الإمام المهديّ عليه السلام، وبما أنّه ثبتت شهادة والده الإمام الحسن العسكريّ سلام الله عليه مسموماً، فهذا يعني وجود الإمام المهديّ ضرورةً.

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: "**المهديُّ من عترتي من وُلد فاطمة**"[52].
وقال أيضاً: "**المهديُّ منّا أهلَ البيت**"[53].
وقال كذلك: "**لو لم يبقَ من الدهر إلّا يومٌ لبعث اللهُ رجلاً من أهل بيتي يملؤُها عَدلاً كما مُلئت جوراً**"[54].

وقد أثبت الذهبيُّ وغيرُه ولادةَ الإمام المهديّ سلام الله عليه، فكلُّ من يدّعي موتَه فعليه بالدليل. وإلّا استصحبنا ولادتَه عليه السلام.

والذي يتمعّن في أحاديث المهديّ عليه السلام يرى بأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أخبرنا بأنّ الله عزّ وجلّ سيبعث المهديّ في آخر الزمان، أو سيخرجه، أو سيُظهره على الناس. ولم يقل: إنّه سيولد في آخر الزمان. وفي هذا إشارة إلى أنّه حيٌّ يُرزَق، ولم يبقَ إلّا أن يأذن اللهُ له بالخروج. جعلنا الله من أتباعه وأنصاره والمستشهدين بين يديه بحقّ محمّد وآله الأطهار. والحمد لله ربّ العالمين.

[52] صحيح الجامع الصغير 1140/2 قال الألباني: صحيح.
[53] صحيح الجامع الصغير 1140/1 [4869] قال الألباني: صحيح.
[54] مختصر سنن أبي داود للمنذري 136/6.